نشرة صندوق النقد الدولي

مكافحة الأزمة العالمية

صندوق النقد الدولي يضخ في الاقتصاد العالمي كما من حقوق السحب الخاصة تعادل قيمته ٢٨٣ مليار دولار، سعيا منه لزيادة احتياطيات البلدان

بقلم غلين غوتسليغ

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية
٢٨ أغسطس ٢٠٠٩

- توزيع مخصصات حقوق السحب الخاصة على البلدان الأعضاء حتى تكون عنصرا مكملا لاحتياطياتها من النقد الأجنبي
- حقوق السحب الخاصة سوف تزداد بنحو عشرة أضعاف رصيدها الحالي
- سيعود هذا التوزيع بنفع بالغ على البلدان منخفضة الدخل

إزاء الركود الذي لا يزال يكتسح معظم بلدان العالم، بادر صندوق النقد الدولي باتخاذ إجراءات لتعزيز احتياطيات بلدانه الأعضاء عن طريق توزيع مخصصات من حقوق السحب الخاصة.

وتعادل حقوق السحب الخاصة التي تم توزيعها في ٢٨ أغسطس الماضي ٢٥٠ مليار دولار أمريكي، وسوف تعقبها توزيعات أخرى في ٩ سبتمبر القادم، وإن كان مقدارها أقل بكثير من المرة الأولى حيث تبلغ قيمتها ٣٣ مليار دولار أمريكي. وبهذين التوزيعين البالغ مجموعهما حوالي ٢٨٣ مليار دولار أمريكي، سوف يرتفع رصيد حقوق السحب الخاصة بمقدارعشرة أضعاف لتصل قيمتها الكلية إلى نحو ٣١٦ مليار دولار أمريكي.

ولا توجد نقود ورقية أو معدنية مقومة بحقوق السحب الخاصة، لكن لها دورا باعتبارها أصلا احتياطيا دوليا مدرا للفائدة. ويؤدي توزيع حقوق السحب الخاصة الذي أجراه الصندوق إلى تعزيز احتياطيات البلدان الأعضاء نظرا لإمكانية تحويلها إلى عملات قابلة للاستخدام. فبمجرد إضافة حقوق السحب الخاصة إلى الاحتياطيات الرسمية لدى البلد العضو، يصبح باستطاعة هذا البلد أن يختار تحويل حقوق السحب الخاصة إلى عملات صعبة مثل الدولار الأمريكي أواليورو أو الين أو الجنيه الاسترليني، عن طريق ترتيبات مبادلة اختيارية مع البلدان الأخرى الأعضاء في الصندوق.

وقد تطوعت بالفعل بعض البلدان بإنشاء ترتيبات للمبادلة من شأنها المساهمة في تيسير بيع وشراء حقوق السحب الخاصة.

توزيعات حقوق السحب الخاصة تلبي دعوة مجموعة العشرين

كانت قمة لندن في إبريل الماضي والتي عقدتها مجموعة العشرين للبلدان الصناعية وبلدان الأسواق الصاعدة هي موضع انطلاق الدعوة لتوزيع حقوق سحب خاصة بقيمة ٢٥٠ مليار دولار. وقد وافق مجلس محافظي صندوق النقد الدولي في ٧ أغسطس ٢٠٠٩ على إجراء التوزيع العام المقترح الذي أصبح نافذا في الثامن والعشرين من نفس الشهر. ويأتي هذا التوزيع من منطلق الحاجة العالمية طويلة الأجل إلى موارد إضافية مكملة للأصول الاحتياطية الحالية لدى البلدان الأعضاء، كما أنه يتيح السيولة للنظام الاقتصادي العالمي.

ودعت مجموعة العشرين أيضا إلى المصادقة العاجلة على تعديل اتفاقية تأسيس الصندوق الذي لا يزال معلقا منذ وقت طويل. فقد اقتُرِح هذا التعديل الذي يطلق عليه اسم التعديل الرابع لتمكين كافة أعضاء الصندوق من المشاركة في نظام حقوق السحب الخاصة على أساس من المساواة وتصحيح أوضاع البلدان التي انضمت إلى الصندوق بعد عام ١٩٨١ ولم تحصل منذ ذلك الحين على أي مخصصات من حقوق السحب الخاصة ــ وعددها حاليا أكثر من خُمْس مجموع البلدان الأعضاء.

وكان تعديل اتفاقية الصندوق قد طُرِح في البداية منذ أكثر من عشر سنوات، ولكنه كان يتطلب موافقة الهيئات التشريعية في ثلاثة أخماس البلدان الأعضاء التي تمثل أصواتها ٨٥% من مجموع القوة التصويتية. وقد أدى تعديل القانون الأمريكي مؤخرا إلى تهيئة السبيل أمام دخول التعديل حيز التنفيذ في أغسطس الماضي.

وينص التعديل على توزيع خاص يتم مرة واحدة ولا يؤثر على أي مخصصات إضافية من حقوق السحب الخاصة توزع على البلدان الأعضاء في إطار التوزيع العام. وسوف يتم هذا التوزيع الخاص في التاسع من سبتمبر ٢٠٠٩.

إجراءات توزيع حقوق السحب الخاصة

يتم التوزيع العام لحقوق السحب الخاصة على أساس نسبة مئوية من حصة العضوية تحصل عليها كافة البلدان المشاركة دون استثناء ــ علما بأن حصة كل عضو تعتمد في الأساس على حجمه النسبي في الاقتصاد العالمي وتتحدد تبعا لحجم الاكتتاب في رأسمال الصندوق وحقوق التصويت فيه، كما أنها تؤثر في حجم التمويل الذي يتاح له الحصول عليه من الصندوق.

أما حقوق السحب الخاصة التي توزع بموجب التعديل الخاص في اتفاقية تأسيس الصندوق فلن تتحدد بالتناسب مع حصص العضوية وإنما تقوم على منهجية تصل بالمخصصات التراكمية الصافية للمشاركين إلى نسبة معيارية موحدة ومحددة من حصص العضوية.

وتتيح توزيعات حقوق السحب الخاصة أصلا بالغ القيمة لكل بلد عضو. فإذا زادت حيازات حقوق السحب الخاصة لدى أحد البلدان على القدر المخصص له (وهو ما يحدث على سبيل المثال إذا اشترى حقوق سحب خاصة من عضو آخر)، يصبح مستحقا لتحصيل فائدة على هذه الزيادة. ومن ناحية أخرى، إذا كانت حقوق السحب الخاصة لدى البلد العضو أقل من القدر المخصص له، يصبح عليه أن يدفع فائدة عن مقدار النقص بسعر الفائدة الرسمي على حقوق السحب الخاصة.

نفع كبير يعود على البلدان منخفضة الدخل

رغم ما يحققه توزيع حقوق السحب الخاصة من زيادة في الاحتياطيات الدولية لدى كل عضو في الصندوق، فهو لا ينطوي على زيادة في موارد الصندوق المتاحة للإقراض. غير أنه يتيح للبلدان الأعضاء طريقا إضافيا للحصول على العملات الصعبة، وهو ما يمكن أن تستخدمه لزيادة مواردها الاحتياطية في أوقات العسر كما يتيح لها الحصول على عملات أخرى قد تحتاج إلى استخدامها في المعاملات الدولية.

ومن مجموع المخصصات الكلية الموزعة، سوف تحصل بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية على ما يعادل ١١٠ مليار دولار على وجه التقريب، منها أكثر من ٢٠ مليار دولار تحصل عليها البلدان منخفضة الدخل. ويواجه كثير من هذه البلدان قرارات إنفاق صعبة في سياق مواجهة تداعيات الأزمة العالمية. وبالنسبة لهذه البلدان، تعني توزيعات حقوق السحب الخاصة احتمال الحصول على موارد مالية غير مشروطة يمكن أن تخفف حاجتها إلى تعديل أوضاعها باتباع سياسات انكماشية وإتاحة مجال أوسع أمام السياسات المعاكسة لاتجاه الدورة الاقتصادية في مواجهة الركود وتزايد البطالة.

وفي هذا الصدد، صرحت كارولين أتكينسون، مديرة إدارة العلاقات الخارجية بالصندوق، بقولها إن "التوزيع العام لحقوق السحب الخاصة يمثل جزءا أساسيا من تحركنا لمواجهة الأزمة العالمية يبرهن على قيمة المنهج التعاوني متعدد الأطراف." وأضافت: "سوف يعود هذا التوزيع بنفع بالغ على أعضاء الصندوق الذين ينتمون إلى فئة الدخل المنخفض". وبالرغم من الكم البسيط نسبيا من وحدات حقوق السحب الخاصة الموجهة للبلدان الأعضاء منخفضة الدخل، فسوف يؤدي التوزيع ــ في معظم الحالات ــ إلى زيادة أكبر نسبيا في مواردها الاحتياطية مقارنة بالاقتصادات المتقدمة التي يتوافر لديها بالفعل هامش وقائي كبير من الاحتياطيات.

تحويل حقوق السحب الخاصة يُتوقَّع أن يعتمد على ترتيبات مبادلة اختيارية

بمجرد توزيع حقوق السحب الخاصة، يصبح بمقدور البلدان الأعضاء اتخاذ قرار إما بالاحتفاظ بمخصصاتها ضمن أصولها الاحتياطية أو مبادلتها بالعملات الصعبة حسبما تملي ظروف كل منها. ولاحتواء الزيادة المتوقعة في حجم معاملات حقوق السحب الخاصة، دعا الصندوق إلى زيادة الإمكانات المتاحة في ظل ترتيبات المبادلة الاختيارية.

وبمقتضى اتفاقات المبادلة الاختيارية، يظل كل عضو في الصندوق على استعداد لشراء وبيع حقوق السحب الخاصة ضمن حدود معينة، مما يؤدي إلى قيام سوق فعلية لتداولها. ويعمل الصندوق كوسيط في هذه المعاملات حيث يتولى ترتيبها بين المشترين والبائعين المرتقبين دون مقابل. وقد نجحت هذه الاتفاقات الاختيارية في ضمان سيولة حقوق السحب الخاصة لأكثر من عشرين عاما.

وقد بادر عدد من البلدان الأعضاء التي بلغت مراكزها الخارجية درجة كافية من القوة بإعلان عزمها على إنشاء ترتيب طوعي جديد أو التوسع في الإمكانات التي تتيحها الترتيبات الحالية استرشادا بعمليتي التوزيع الجديدتين.

وإذا لم تكن الإمكانات التي تتيحها الترتيبات المذكورة كافية، يمكن أن يبدأ الصندوق تطبيق آلية للتكليف تضمن سيولة حقوق السحب الخاصة. وتقضي هذه الآلية بأن يكلِّف الصندوق بلدانا أعضاء من ذوي المراكز الخارجية القوية بالقدر الكافي بأن تشتري حقوق سحب خاصة من أعضاء ذوي مراكز خارجية ضعيفة مقابل عملات قابلة للاستخدام بحرية لا تتجاوز قيمتها حدودا معينة. ويسهم هذا الترتيب بدور داعم يضمن سيولة حقوق السحب الخاصة والطابع الذي يميز دورها كأصل احتياطي.

يرجى إرسال التعليقات على هذا المقال إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: *imfsurvey@imf.org*

اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية سوف تحصل على حوالي ١١٠ مليار دولار من القيمة الكلية لحقوق السحب الخاصة الموزعة، منها أكثر من ٢٠ مليار دولار تخصص للبلدان منخفضة الدخل. (الصورة: صندوق النقد الدولي).